طلقتا ظاهرا لاقراره بطلاقها بما قاله ورجوعه بذكر بل عن الاقرار بطلاق الاولى لا يقبل وخرج بزيادتي ظاهرا الباطن فالمطلقة فيه من نواها فقط كما قاله الامام قال فان نواهما جميعا فالوجه انهما لا يطلقا اذ لا وجه لحمل احداكما عليهما جميعا وخالفه لو قال اردت بقولي هذه ثم هذه او هذه فهذه حكم بطلاق الاولى فقط لفصل الثانية بالترتيب او قال اردت هذه او هذه استمر الابهام وخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيأ من ذلك فانه يجيء بطلاق الاولى فقط لان التعيين انشأ اختيارا لا اخبارا عن سابق وليس له الا اختيار واحدة فقط فيلغو ذكر اختيار غيرها ولو ماتتا او احداهما قبل ذلك اي قبل تعيين المطلق او بيانه بقيت مطالبته به ببيان حكم الارث وان كانت احداهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين فيوقف من تركة كل منهما او احداهما نصيب زوج ان تواريا فان عين او بين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق باينا ويرث من الاخرى ولو ماتت قبل تعيينه او بيانه ولو قبل موتهما او موت احداهما قبل بيان وارثه لا تعيينه لان البيان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر او قرينة والتعيين اختيار يشهوة فلا يخلفه الوارث فيه فلو كانت احداهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين وابهمت المطلقة فلا ارث فصل في بيان الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان احدهما وهو المشهور ينقسم الى سني وبدعي ولا اولا وحرمتي عليه وثانيهما ينقسم الى

الى سني وبدعي وحرمتي عليه الاول ومشار اليه السني بالجايين والبدعي بالحرام ومنشؤ جماعة الطلاق الي واجب كطلاق المولي ومندوب كطلاق غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق ومكروه كمستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة واشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها ولا تسمح نفسه بموئنتها من غير تمتع بها وعلى الاول طلاق موطوءة ولو في دبر تعتد بأقراسي ان ابتدأتها اي الاقراء عقبه اي الطلاق بان كانت حايلا او حاملا من زنا وطاهرا من حيض وطلقها مع اخر جزء حيض او في طهر قبل اخره او علق طلاقها ببعض يعقبه او باخر جزء حيض ولم يطأها فيه او علق طلاقها ببعض بعضه ولا وطيها في جزء حيض قبله ولا في جزء حيض طلق مع اخره او علقه به اي باخره وذلك لاستفتاحه الشروع في العدة وعدم الندم فيهن ذكرت قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امراته وهي حايض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء امسكها وان شاء طلقها قبل ان يجامع فتلك العدة التي امر الله ان يطلق النساء فاختلف في علة الغاية بتاخير الطلاق الى الطهر الثاني وان لم يكن شرطا فقيل ليلا يقصر الرجعة لعرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول حتى قبل انه يندب الوطء فيه وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ والا بان كانت حاملا من زنا ولو من حيض او من شبهة او علق طلاقها ببعض

Copying is disabled by Suleymaniye University